يقبل ولاجل هذا اختلفت اقاويل العلماء في القبول وعدمه في المسايل اومنه يعلم ما في كلام
المص هنا ان علم به حنث وجه الحنث ان حلفه مع العلم بموته لايمنع من انعقاد يمينه
لامكان حياته بطريق خرق العادة فتنفذ باعتبار ذلك ويحنث للحال لعجزه العادي كما
في الحلف على مس السما وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي الخ اما الوارث فصورته
لو ادعى الشراء من ابيه في حياته وصحته فانكر ولا بينة فحلف ذو اليد فبرهن المدعي
انه ورثها من ابيه تقبل لانه لا تفريط والتوفيق ولو ادعى الارث اولا ثم اقر الاتقبل لعدم
واما المتولي فصورته لو ادعى اولا انها وقف عليه ثم ادعاها لنفسه لاتقبل كما لو ادعاها
لغيره ثم لنفسه ولو ادعى الملك لنفسه اولا ثم ادعى الوقف عليه تقبل كما لو ادعاها لنفسه
ثم لغيره كذا في البزازية واما صورته في الوصي فان يشتري دار اليتيم يدعي انها لمورثه
عن ابيه وقالوا اذا باع الوصي او الاب الخ في جامع احكام الصغار للاستروشني
سيل نجم الدين النسفي عن بيع الاب عقار الابن الصغير بالغبن الفاحش فقال
لايجوز قيل له فان باع وسلم لم خاصم هو بنفسه ان بيعه وقع هكذا واراد الاسترداد
فقال الخصم ان سبق منه الاقرار بالبيع بثمن المثل وكتب ذلك في الصك واشهد على
ذلك لم يستقم دعواه للتناقض قال نجم الدين وعرض علي جواب لاية من بخارى
على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محمول على ان اطلق البيع ولم يقيد ذلك
الاقرار وقوفق عند الدعوى اي بعت ولم اعلم بالغبن اوبعت بالغبن ولم اعلم ان البيع
لايجوز وفي جامع الفصولين اذا غبن الاب فاحش فالحاكم ينصب قيما عن الصبي يدعي
على مشتريه ولا تسمع دعوى الاب ولو ادعاه الابن بعد بلوغه والمشتري الكل الغبن
بحكم الحال ولو لم تكن المدة قدر ما يتبدل فيه السعر والا يصدق المشتري ولو اقاما
بينة فبينة مثبتة الزيادة اولى ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق
يعني لان مبناها على الخفا فيعذر في التناقض لان النسب مبني على العلوق والطلاق
والحرية ينفرد بها الزوج والمولى من باب التفرقات صوابه من باب الاستحقاق
عند قولهم التناقض لا يمنع دعوى الملك ان الجهل معتبر عند الدفع الفساد لا عند
قولهم والواقع في باب الرضاع لا قوله ولا يضر التناقض كما هو ظاهر وفي الخلاصة اذا تكلم

بكلمة

بكلمة الكفر جاهلا الخ قال في البزازية في باب الامامة واعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر عن اعتقاد
لا شك انه يكفر وان لم يعتقد انها لفظ الكفر الا انه اتى به عن اختيار يكفر عند عامة العلما
ولا يعذر بالجهل وقال بعضهم لا يكفر والجهل عذر وبه يفتى لان المفتى بامور ان يميل الى القول
الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجهل عذرا لحكم على الجهال انهم كفار لانهم لا يعرفون الفاظ
الكفر ولو عرفوا لم يتكلموا الا قال بعض الفضلا وهو حسن لطيف ولو في خزانة الاكمل
روي ان امراة في زمن محمد بن الحسن قيل لها ان الله يعذب اليهود والنصارى يوم القيامة
قالت لا يفعل الله بهم ذلك فانهم عباده فسئل محمد بن الحسن عن ذلك فقال ما كفرت فانها
جاهلة فعلموها حتى علمت الا ترى ان لا يعلم انه مربيه حاصله انه اشتراه عاظن
انه عبد بريله فبشت له خيار الرؤية ولا يخفى انه ينبغي على اعتبار رضه لا على اعتبار ما في نفس
الامر فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل يعني فيجب عليه الوفا بالسلم فيه ولا يصدق
في الحكم قيل فلو حكم القاضي بوقوع الطلاق باقراره فهل يحل له وطوها فيما بينه وبين الله تعالى
بعد الحكم او لا الظاهر انما يحل له ذلك قبل الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم لم يجز قيل لم
ينفذ فلو لحقته الاجازة نفذ لانه لا يخرج عن بيع الفضولي الا وفيه تامل ولو باع
الوصي قبل العلم بالايصا جاز يعني لان الايصا اثبات خلافة فصح بلا علم كالوراثة بخلاف الوكالة
فانها اثبات ولاية فلا يصح بتصرف الوكيل مع الجهل كذا في النقاية للعلامة الهستاني ولو
باع ملك ابيه ولم يعلم بموته لا اقول انما صح البيع مع عدم علمه بالموت لان الوراثة خلافة
وعلى هذا فالتقييد بالاب اتفاقي وحينئذ فان الاولى ان يقول ولو باع ملك مورثه كما يدل على ذلك
قوله الاتي ومقتضى بيع الوارث دون ان يقول بيع الاب وقد وقعت حادثة الفتوى وهي اجر
عقار امرقوفا عليه من ابيه وهو ناظر ثم ظهر فساد الوقفية بشرط البيع بلفظ وصار
ملكا موروثا الهل تبقى الاجارة الصادرة منه على حالها او تنفسخ ويوجره ثانيا لم ار صريحا وذلك
وافتى بعض المجازفين بعدم بقا الاجارة ثم بان ميتا بغتة قيل هو على تقدير انفساخ الاجارة
فيظهر اما لو كان معه وارث اخر فالنفوذ متوقف على اجازة الشريكين ضمن والا فلا قيد وهل
يرجع المديون الطالب بما دفعه الوكيل اليه الظاهر الرجوع ولو دفع الى الطالب بعد رده يعني ثم
مات على رده كما في الخانية ولو دفع بعد ما دفع الموكل الى الوكيل بعض الدين بعد ما دفع
الوكل والمذهب الضمان مطلقا اقول ليس هذا في الخانية لكنه مفهوم منها ولو اجاز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)